الأسواق العشوائية .. فوضى بحاجة الى حلول

تحقيق:
ليث محمد رضا

اسواق عشوائية تنتشر في معظم مناطق العراق

غياب تخطيط المدن أو الطابع الشعبي لبعض الأسواق ساهم في أتساع ظاهرة الأسواق العشوائية بهذا المؤشر الخطير الذي يعزز تصورات المتابعين عن الطابع الفوضوي لمرافق الاقتصاد الوطني،فهل السبب يكمن في جشع بعض التجار وتهربهم من دفع الضرائب التي تترتب على المحلات النظامية المسجلة، أم الفساد المالي والإداري المستفيد من بقاء هذه الأسواق، "المدى الاقتصادي" تفتح ملف الأسواق العشوائية من خلال التحقيق التالي:

إلغاء الأسواق

يوضح التاجر احمد السعدي : أن تمركز الأسواق العشوائية الأسواق بجوار المناطق التجارية الكبيرة وعلى أرصفة الشوارع كان هو النموذج الأبرز كما في السوق العشوائي الكبير الذي نشأ في ظل اغلاق شارع الشورجة حيث ظهر باعة يفترشون الارض وسط الشارع ويعملون برؤوس اموال تقدر بعشرات الملايين حتى أصبحت هذه "البسطيات" ملاذ آلاف الأشخاص الباحثين عن رزق يقتاتون منه ووجد فيهم التجار أدوات سريعة لتصريف البضائع وتحويل المنتج إلى أموال وهو المطلوب وتلقى المواطنون هذه الأسواق بصدر رحب وكان المعروض قريبا من مناطق سكناهم وبأسعار مناسبة وبجودة مقبولة ، في وقت غابت الصناعات الوطنية واختفت أجهزة التقييس وتلاشت قوانين أمانة العاصمة تحت رغبة المواطن باستمرار هذه الأسواق التي أزاحت عن الحكومة عبء توفير المواد الاستهلاكية والمواد التي تدخل بالاستخدام اليومي للمواطن.

ويقول السعدي: ان هناك من يريد أن يقفز على الواقع و يتخذ قرارات تضر بالاقتصاد الوطني ويريد إن يزيل الأسواق بدون أن يجد الحلول المناسبة لسد النقص في توفير المنتج وفي توفير الوظائف وإيجاد البديل لشريحة كبيرة تعمل في هذه الأسواق.

فيما يقول التاجر حسين الموسوي: أن "بسطيات" الشورجة التي كانت تتوسط شارع الجمهورية كانت تدفع "خاوات" للاجهزة الامنية المسؤولة عن حماية المكان، مؤكداً أن قرار فتح شارع الجمهورية من جانب الشورجة ووضع الكتل الكونكريتية جاء بعد خلاف بين الباعة والاجهزة الامنية على الاموال التي كانت تجبى بمقابل العمل وسط الشارع على حد قوله. ويضيف الموسوي: أن قرار فتح الشارع ورفع " البسطيات التي تحولت إلى مسرح لعمليات تجارية كبيرة سبب ضرراً كبيراً لمئات العوائل واثر على الاسعار وسبب خللاً في السوق، مطالباً المسؤولين بالتوقف عن هكذا سياسات ارتجالية وعقابية لا تأخذ المصلحة الاقتصادية بنظر الاعتبار.

قطاع غير نظامي

يبين الخبير الاقتصادي الدكتور ستار البياتي: أن الانتشار الذي حصل للأسواق العشوائية في كل العراق بتزايد مستمر ومن ناحية اقتصادية تدخل ضمن مصطلح القطاع غير النظامي أو غير الرسمي لتمييزها عن القطاع الرسمي المجاز من قبل الدولة حتى قبل ٢٠٠٣ تغض النظر عن هكذا أسواق و (بسطيات) لاعتقاد الدولة إنها خلاص لها من مسؤولية توفير الوظائف للعاطلين.

ويذكر البياتي: أن أمانة بغداد أوجدت تشكيلاً أو تنظيماً لهؤلاء الباعة عن طريق تخصيص بعض المساحات في بعض المناطق لحصر الباعة في ذلك المكان، والمثال على ذلك سوق باب المعظم وقرب سوق الثلاثاء وفي المنصور حيث حصل في كل هذه الامثلة تخصيص مساحة من الأرض و تسييجها وتجعل منها مراكز للتبضع.

ويشير البياتي إلى أننا وفي ظل ارتفاع نسب البطالة ومعدلات الفقر فأن هذه الأسواق تمثل البديل في ظل غياب الأسواق النموذجية وعدم قدرة الدولة على توفير فرص للعاطلين عن العمل، لافتا إلى أن هذه الأسواق تضم أرقاما كبيرة من رؤوس الأموال مما يستدعي الاهتمام بها لحين استبدالها بالأسواق المنظمة، وعلى الدولة إنشاء مراكز تجارية كبيرة وعصرية لتكون مكملا وليس بديلا للمراكز الموجودة في الشورجة وجميلة.

جهات مستفيدة

ويقول مصدر موثوق لـ "المدى الاقتصادي" داخل أمانة بغداد وجود جهات مستفيدة من عدم الجدية في معالجة موضوع الأسواق العشوائية لأن تلك الجهات تمارس الابتزاز وتأخذ "خاوات" من الأسواق بحسب المصدر.

مظاهر لا حضارية

تقول المتبضعة آلاء مهدي: أن اغلب أسواقنا لا حضارية الشكل بما فيها الأسواق المهمة بسبب عدم التخطيط المسبق من قبل الحكومة لتسبق احتياجات المواطنين.

فيما يؤكد المراقبون أن التخطيط المسبق يحتاج أن يستند الى بيانات وأرقام محددة عن أعداد المواطنين، والكثافة السكانية، والزيادة المتوقعة، ، على الحكومة توفير كل ما يحتاجونه من أسواق وأماكن في المدارس والخدمات الصحية، بحيث تكون متوفرة في الوقت المناسب لاستخدامها، في وقت لا تتوفر به قاعدة بيانات نتيجة لغياب التعداد السكاني.

ويعبر المتبضع علاء حسن عن استغرابه من انعدام التخطيط المسبق ونشر العشوائية في كل المجالات، فالأسواق عنصر هام جدًا في حياة المواطن؛ لأن حياة الإنسان تتطلب احتياجات غذائية وشرائية يومية، لكن المشكلة تتعلق بإهمال التجارة الداخلية لسنوات طويلة.

ويقول المفتش الصحي المتقاعد مصطفى ماجد: اننا نفتقر لبعض الشروط الواجب توافرها لضبط الأسواق، منها تحديد أماكن وتنظيمها للأسواق، وتوزيعها على التجار، ومنحهم تراخيص ثابتة لتأمين عملهم؛ لحمايتهم من تهديدات الموظفين الفاسدين في مشيرًا إلى أنها ستكون بديلاً صحيًا للمكوث تحت الشمس في الشوارع، من خلال المظلات، كما ستوصل الكهرباء و المياه للمكان بشكل نظامي.ويؤكد التاجر في احدى الاسواق الشعبية محمد جبار: أن تيسير عمل التاجر يساعد في تنمية تجارته فيكبر حجمها في السوق، وتعود على الدخل الاقتصادي للبلاد، فضلاً عن أن تلك الأسواق توفر احتياجات ملحة لكل طوائف المجتمع، إلى جانب إتاحة مزيد من فرص العمل لملايين الشباب في مختلف القطاعات.

واقترحت المواطنة حنين مالك: الاخذ بتجارب بعض الدول في أن ملاعب مراكز الشباب و الساحات وملاعب الجمعيات الأهلية والجمعيات الزراعية وبعض المدارس حتى من الممكن تأجيرها لعدة ساعات بشكل مؤقت لخلق اسواق مؤقتة كتلك التي تعرف بأسواق الأيام كسوق الجمعة، لتوفير احتياجات السكان المحيطين.

من جانبه يؤكد التاجر عباس طه: إن مشكلة الأسواق في الأساس أمنية، وترتبط بإهمالها في مرحلة ، أن السوق يحتاج لطرفين، هما البائع والمشتري، وتغيير النظرة لضرورة السوق هو أول نقاط الحل. ويدعو طه: إلى أتباع نظم جديدة في إقامة الأسواق وتنظيمها وتشجيع آليات وجودها، مع التقليل من إجراءات الإزالة أو النقل العنيف لأقل درجة، هي خطوات تطوير الأسواق، مقترحًا عمل مظلات لتنظيم بعض الأسواق الحالية، وتقديم عدد من الخدمات المكملة للأسواق كبداية للتغيير.

ويضيف طه: أن سوء التخطيط العمراني للمدن ساهم في زيادة الأسواق العشوائية، لعدم وجود أماكن كافية لإنشاء أسواق جديدة تستوعب تطوير قطاع التجارة، إلى جانب ضرورة تحديد مواعيد ثابتة، وأماكن محددة لإقامة تلك الأسواق.

فضاءات

■ ثامر الهيمص

مجلس للشؤون الاقتصادية

أعلن مستشار حكومي أن رئيس الوزراء أوعز بتشكيل مجلس أعلى للشؤون الاقتصادية تكون وظيفته استشارية للمشاريع الاقتصادية . هذا الخبر بحد ذاته يدعو للسرور بالعودة إلى أهمية الاستشارية عموما ، وقد يكون هذا المبدأ تبلور بعد ما زكمت الأنوف من مشكلة ضعف الأداء والتداخلات والتقاطعات والنزوات أي عن تجربة وليس مجرد مرجعية مبادئ التي لم تكن مانعا من كثير جدا من الانحرافات المقصودة وغيرها . والذي نأمله أن تكون فلسفة هذا المجلس واضحة محددة مستندة الى الدستور أولا والمرجعيات العلمية والتجارب الناجحة في الداخل والخارج بحيث لا تصبح استشارة ثلاثي (برتيون وودز) هي الأساس ومرجع أعلى فالصندوق الدولي والبنك والتجارة العالمية علينا أن نعلم أساسا أنها تخدم المساهم الكبير وهذه من طبائع الأمور . كما أن ممارساتها لا تشجع بالتعاطي معها دوليا .

والركن الثاني الذي نأمله في فلسفة الشؤون الاقتصادية أن نعتمد مبدأ دولة الرفاه والعدالة الاجتماعية بعد تخلينا عن الاشتراكية المزعومة والرأسمالية المتوحشة حسب مفاهيم داروينة هذا العصر ودولة الرفاه نماذجها موجودة وناجحة مثلا" اليابان والدول الاسكندينافية والمجموعة الأوروبية الغربية لحد ما .

ونرجو أن يكون الركن الثالث لفلسفة اقتصادنا بأنه لا تنمية ولا نجاح مع الفقر المدقع وارتفاع نسبته والمعيار فقط هو القضاء على البطالة بالتشغيل أو الإعانة ولا نرى متسولا أو مدن صفيح وأحزمة فقر ضمن فترة مقدسة في ظروف العراق الحالية لا تتجاوز الخمس سنوات وأكثر . بعد تعبئة كل المدعين بالحق الشرعي من مرجعيات دينية أو منظمات مجتمع مدني خوفا من جنوح سلطة رأسمالية الدولة المركزية أو لامركزية .

والركن الرابع بأن كل ما تقدم سيكون شكليا أو فارغا أن لم يكن هناك الغاء للتفاوت الطبقي والاجتماعي ويكون السائد هو القانون الموحد للاجور والرواتب والمخصصات والتقاعد من خلال مجلس خدمة يطبق قانون واحد بالغاء قوانين الاستثناء والامتيازات .

اما الركن الخامس هو أن لا تكون الاستشارة التي يقدمها المجلس عملية إسقاط فرض كونها من المفروض تصدر عن مجلس بعيد عن المحاصصة ولذلك فأمر إهمال الاستشارة يصبح واردا في ظل المناكفة والمقايضة وتبادل المصالح السياسية والاقتصادية وأن يتحول المجلس مجرد زائدة من زوائد الترهل . كما أن متابعته للامور ليس مجرد عملية رفع تقارير واخبار عن النشاط بل تقوم بوضع القطار على السكة بعدها يتم الاخبار .

والركن السادس أن لا يستكفي المجلس من استشارة الخبراء ومراكز البحوث والجامعات بحيث نلمس ذلك واضحا وتفعيل الاطاريح والمشاريع المقترحة والندوات والمؤتمرات مع تفعيل التوصيات بكل شفافية بحيث ننقل حلبة الصراع السياسية من ساحاتها التقليدية الى ساحة الاقتصاد وليتنافس المتنافسون بالتنمية وخفض الفقر والأمية والمرض بواسطة تنمية حقيقية وليس من صندوق واردات النفط المباشرة الان والناضبة غدا والشفاء من المرض الهولندي .

محال تجارية تشاطر سوق الغزل في مهنة بيع الحيوانات الأليفة

بغداد / علي الكاتب

يرتبط سوق الغزل في مدينة بغداد بمهنة بيع الحيوانات الاليفة وغير الاليفة ويوم الجمعة هو اليوم المفضل لتواجد البائعين والزبائن الذين يكتظ بهم السوق والمناطق القريبة منه في مشهد تجاري مميز يجذب اليه هواة اقتناء الحيوانات بمختلف انواعها واعمارها ، الا ان المتغيرات الاخيرة التي حدثت في البلاد جعلت بعض الزبائن يعزفون عن القدوم الى سوق الغزل في ايام الجمع ،الامر الذي جعل البعض يقوم بافتتاح محال لبيع الحيوانات وخاصة الايفة منها وعلى مدار الايام في مناطقهم .

وقال ضياء علي صاحب محال لبيع حبوب الطيور في بغداد الجديدة ان المناطق الشعبية تتواجد فيها اسواق صغيرة او محال تجارية تختص ببيع الحيوانات الاليفة ومنها منطقة بغداد الجديدة ،وهي في الغالب من صنف الطيور بمختلف انواعها ومسمياتها ،الى جانب محال تبيع مواد التغذية الخاصة بالطيور من الحبوب باختلافها وتعدد مناشئها.

وأضاف ان سوق الطيور هذا كان البداية لتتوسع محاله في ما بعد الى بيع وشراء بعض الحيوانات الاليفة التي يقبل الناس على شرائها كالطيور باختلاف احجامها والوانها الكلاب والقطط والفئران والسلاحف والافاعي والعقارب وغيرها ، وعزوف الناس عن التوجه الى سوق الغزل في منطقة الشورجة لبعد المسافة ولمخاطر الطريق السالك اليه من التفجيرات واعمال العنف وسوء الاحوال الجوية احيانا سواء كان حار صيفا او بارد شتاء .

واشار الى من اهم أنواع الحيوانات الموجودة في السوق وجود تشكيلة واسعة من الحيوانات الاليفة وطيور الزينة وهي الاكثر مبيعا دون غيرها ، اما عن انواع الطيور فهناك العصافير ومنها الكناري والحساسين والعواشق وعصافير الجنة والببغاوات وطيور الحب ومنها انواع محلية واخرى مستوردة تباع باثمان باهضة كالببغاء الكوري الذي يصل ثمنه إلى ١٥٠ دولارا وديك (الهراتي) الذي يبلغ ثمن الشرس منها ١٠٠ دولار.

فيما يقول احمد عبيس بائع في السوق أن من أشهر الحيوانات الاليفة في السوق هي القطط ومنها الشيرازي المتميز بوبره الطويل والسيامي والتي تمتاز عن القطط المحلية الشرسة بهدوئها وسرعة تعودها على المكان وقدرتها على التعلم ، إضافة إلى السلاحف والسناجب والارانب والضفادع والفئران والافاعي والعقارب ،وهي مهنة وان كان فيها شيء من الغرابة الا انها تدر على العاملين فيها اجورا مناسبة ومجزية تجعلهم مستمرين في العمل،بالرغم من صغر حجم تلك المحال التي يشغلوها إلا أنه تحقق لاصحابها والعاملين معهم دخلا معقولا في هذه الايام ،لاسيما بعد ان اصبحت مهنة تربية الطيور غير محصورة بشريحة اجتماعية غنية نوعا وإنما أصبحت في الوقت الحاضر مهنة شائعة تمارس في المناطق الشعبية الفقيرة لكونها لا تحتاج لرؤوس اموال كبيرة بل الى شيء من الخبرة في العمل والتعامل مع الحيوانات .

واضاف عبيس ان تلك المهنة لم تقتصر على تجارة الحيوانات في السوق وبيع وشراء الحيوانات الأليفة فقط ، بل امتدت لتشمل التجارة باحتياجات تلك الحيوانات من طعام وشراب وأقفاص ولوازم واحتياجات خاصة بها ، كما بدأنا في الآونة الأخيرة بتصنيع الأقفاص المعدنية والخشبية المزخرفة والمصّدفة لإضافة التراث البغدادي إليها حيث تلاقي رواجا كبيرا من قبل الزبائن .

مصطلحات اقتصادية

الأزمات الاقتصادية
Economic Crises

اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي سيما الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. والأزمة أما أن تكون عنيفة أو بطيئة، وقد تكون محلية يقتصر أثرها على دولة معينة أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسره، وتعرف أيضاً بأنها توقف في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات.

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة Cycle بدلا من كلمة Crise التي تدل على الأزمة، بينما يلاحظ أن هناك فرقا بين التعبيرين، فالأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في حين أن الدورة Cycle تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر الطبيعية.

وتعليل الأزمات الاقتصادية لدى الاقتصاديين الاشتراكيين إنهم يحملون النظام الرأسمالي مسؤولية هذه الأزمات ويعللونها بالفوضى في الانتاج وعدم المساواة في توزيع الثروات، أو قلة استهلاك الطبقة العاملة. ويفسر الكثير من الاقتصاديين الأزمة المالية بالعوامل النقدية، وبصورة خاصة إساءة استعمال الائتمان عن طريق التوسع فيه بحيث يؤدي آجلاً أو عاجلاً إلى رفع اسعار الفائدة، فيقل التداول النقدي، ويعجز المنتجون عن تصريف سلعهم، وهذا يؤدي إلى انخفاض في الأسعار بحيث يصل إلى حد يؤدي إلى زيادة الطلب فتنتعش الأسعار نسبياً، ويتسع نطاق الانتاج ويقبل الأفراد على الاقتراض وتزداد عملية الخصم، وهكذا تبدأ الدورة من جديد بالمغالاة في الاقتراض، وإساءة استخدام نظام الائتمان.

×××

الدورة الاقتصادية
Economic Cycle

يتعرض الاقتصاد الرأسمالي لحدوث دورات اقتصادية، وتسمى دورات كندارتيف نسبة إلى العالم كندارتيف، وهناك ٣ أنواع من الدورات الاقتصادية، وتتراوح أعراضها ما بين الكساد الاقتصادي، والركود.

دورة قصيرة الأجل: تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ عاماً ومن أعراضها الركود الاقتصادي.

دورة متوسطة الأجل: تتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ عاماً، وتتسبب في الركود أيضاً.

دورة طويلة الأجل: تتراوح ما بين ٦٠ إلى ٧٠ عاماً، وتتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي، حيث إن الطلب الكلي أو الفعال لا يستطيع مجابهة العرض، مثل الكساد العالمي الكبير عام ١٩٢٩م، والذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يرجع النظام المالي الاقتصادي إلى ما كان عليه لعدة سنوات.

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطم	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٥٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠
شاي	١ كغم	٨٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٦٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠